

السادة / مساهمي شركة أسمنت الرياض
(شركة مساهمة سعودية - مدرجة)

تقرير تأكيد محدود بشأن إقرار رئيس مجلس الإدارة عن العقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للمادة (٧١) من نظام الشركات والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة المقدمة

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالإقرار المرفق الخاص بالعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تم إبرامها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ("الإقرار")، والذي أعدته إدارة شركة أسمنت الرياض ("الشركة") وتم اعتماده من قبل رئيس مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للمعايير المطبقة الموضحة أدناه وبما يتوافق مع متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة المطبقة على الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية.

موضوع الارتباط

يتمثل موضوع ارتباط التأكيد المحدود الذي قمنا به في الإقرار الذي أعدته إدارة الشركة واعتمده رئيس مجلس الإدارة، والمتضمن بيان العقود والمعاملات التي يكون لعضو من أعضاء مجلس الإدارة فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تتمثل المعايير المطبقة لإعداد هذا الإقرار فيما يلي:

- المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية، والتي تقضي بوجوب إفصاح أي عضو في مجلس الإدارة له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات التي تتم لحساب الشركة عن هذه المصلحة لمجلس الإدارة، مع الامتناع عن التصويت على القرار المتعلق بها.
- متطلب قيام رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالعقود أو المعاملات التي يكون لعضو من أعضاء مجلس الإدارة فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.
- متطلبات الإفصاح ذات الصلة المطبقة على الشركات المدرجة وفقاً للوائح هيئة السوق المالية، حيثما ينطبق ذلك.

مسؤولية الإدارة

تحمل الإدارة مسؤولية إعداد الإقرار وفقاً للمعايير المطبقة وضمان اكتماله ودقته. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد الإقرار بما يكفل خلوه من التحريف الجوهرية، سواءً كان ناشئاً عن غش أو خطأ، وكذلك ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج تأكيد محدود بشأن الإقرار استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها وقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (ISA) ٣٠٠٠ المعدل ("ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية")، والمعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع الجوانب الجوهرية، بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد الإقرار للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف من حيث طبيعتها وتوقيتها، كما أنها أقل نطاقاً من الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان سيتم الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

ملخص الإجراءات المنفذة

تضمنت إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- الاستفسار من الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة عن الإجراءات المتبعة لتحديد ومراجعة ومتابعة العقود والمعاملات التي قد يكون لأعضاء مجلس الإدارة فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.
 - الحصول على الإقرار المعتمد من قبل رئيس مجلس الإدارة ومراجعته من حيث اكتماله في ضوء السجلات الداخلية.
 - فحص المستندات المؤيدة لعينة مختارة من العقود والمعاملات للتحقق من دقة الإفصاح وتوافقها مع المتطلبات التنظيمية.
 - مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة للتأكد من إفصاح الأعضاء عن مصالحهم وامتناعهم عن التصويت على القرارات المتعلقة بها.
 - مقارنة المعاملات المفصّل عنها مع إفصاحات الأطراف ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية المراجعة للتأكد من اتساقها.
 - تنفيذ إجراءات تحليلية واختبارات على عينات من المعاملات المختارة لتقييم مدى الالتزام بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات واللوائح الأخرى ذات الصلة.
- ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاج التأكيد المحدود الذي توصلنا إليه.

القيود الملازمة

إن الإجراءات التي قمنا بها فيما يتعلق بالأنظمة والضوابط المرتبطة بإعداد الإقرار تخضع لقيود ملازمة، وبالتالي قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. كما أن هذا الارتباط لا يعد عملية مراجعة أو فحص وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لعمليات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإننا لا نبدي رأياً مهنياً للمراجعة ولا استنتاجاً لعملية فحص. ويقتصر هذا التقرير على الإقرار الخاص بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ولا يوفر أي تأكيد عن أي فترة أخرى.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الشركة لم تلتزم، من جميع الجوانب الجوهرية، بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة المطبقة على الشركات المدرجة عند إعداد إقرار العقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير لغرض مساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارتها في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقرير المقدم إلى الجمعية العامة والجهات التنظيمية ذات العلاقة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ولوائح هيئة السوق المالية. ولا يجوز استخدام هذا التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى دون موافقتنا الخطية المسبقة، باستثناء هيئة السوق المالية ووزارة التجارة ومساهمي الشركة.

شركة ناصر عوض آل كيرعان
ناصر عوض آل كيرعان
ترخيص (٥٩٥)

التاريخ: ١٤٤٧/٠٩/١٨ هـ

الموافق: ٢٠٢٦/٠٣/٠٧ م

الرياض المملكة العربية السعودية

